تقرير الأداء المالي والاقتصادي
النصف الأول 1444 - 1445هـ
Mid-Year Budget Performance Report
H1 of FY 2023

تقريـــــــر
الأداء المالـي والاقتصـادي
نصـف الســـنوي للعـام 2023م

وزارة المـاليــة
Ministry of Finance

مقدمة	03
الملخص التنفيذي	04
تطورات الأداء الفعلي نصف السنوي والتقديرات المتوقعة للعام 2023م	08
أولاً: تطورات وتوقعات الاقتصاد المحلي	08
ثانياً: تطورات وتوقعات المالية العامة	16
1. تطـورات أداء الإيرادات وتوقعـات نهايـة العـام	17
2. تطـورات أداء النفقـات وتوقعـات نهايـة العـام	20
3. تطورات أداء الدين والتمويل وتوقعات نهاية العام	24

مقدمة

تصدر وزارة المالية تقرير الأداء المالي والاقتصادي نصف السنوي للعام 2023م، بصفته أحد عناصر سياسة الحكومة في تطوير منهجية إعداد الميزانية العامة للدولة ووضعها في إطار مالي واقتصادي شامل، دعماً لمبادرات الإفصاح والشفافية في المالية العامة التي تنتهجها الحكومة وبما يتسق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

ويتضمن التقرير أبرز تطورات الأداء المالي والاقتصادي للمملكة خلال النصف الأول من العام، إذ يستهدف التقرير عرض وتحليل أداء المالية العامة ومؤشرات الأداء الاقتصادي للنصف الأول من العام، كما يقدم تحديثاً وتحليلاً لتقديرات المالية العامة حتى نهاية العام، وأبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي للعام 2023م في ضوء التطورات الراهنة محلياً ودولياً. علماً بأن التوقعات الواردة في التقرير أولية ومبنية على المعلومات المتاحة عند إعداد التقرير.

الملخص التنفيذي

تؤكد المملكة أن دعم النمو الاقتصادي عبر تعزيز تنفيذ البرامج والمشاريع والاستراتيجيات المناطقية والقطاعية ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية أحد أهم أولوياتها منذ انطلاق رؤية السعودية 2023. وعلى صعيد المالية العامة استفادت الحكومة من الإصلاحات الكبيرة التي أنجزت في المرحلة الأولى ضمن برنامج التوازن المالي، من خلال استهداف خفض عجز الميزانية تدريجياً معتمدةً في ذلك على تنويع الإيرادات وجهود ترشيد الإنفاق وتطوير إدارة المالية العامة لتتبع إطاراً مالياً واقتصادياً شاملاً متوسط المدى. وفي المرحلة الحالية من الإصلاح المالي ضمن برنامج الاستدامة المالية تسعى المملكة إلى تحييد أثر تقلبات أسعار النفط عن التخطيط المالي بما يضمن مواصلة تدفق التمويل للمشاريع والبرامج التنموية، وتعزيز الإنفاق على الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمقيمين، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية، وتحقيق التنمية الشاملة بوتيرة متسارعة. تأتي هذه الجهود ضمن إطار يضمن استغلال المساحة المالية المتاحة، مع مراعاة مبادئ الاستدامة المالية والحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية ومستويات دين عام مستدامة.

ويمكن تلخيص تطورات المالية العامة والمؤشرات الاقتصادية في الآتي:

- حقق **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** في النصف الأول من العام 2023م -بحسب البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء- نمواً إيجابياً بمعدل 2.5% مقارنة بالنصف الأول من عام 2022م، حيث **سجل الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة النفطية** انخفاضاً بمعدل 1.5% في النصف الأول من العام 2023م ويعود ذلك إلى انخفاض إنتاج المملكة للنفط بما يقارب 0.9% في النصف الأول من العام 2023م تماشياً مع قرار أوبك+، كما سجل **الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية** نموّا بمعدل 5.7% مقارنة بالنصف الأول من عام 2022م.

- شـهد **الإنفـاق الاسـتهلاكي الخـاص** خـلال النصـف الأول مـن عـام 2023م نمـواً حقيقيـاً بمعـدل 3.6% مقارنـة بالنصـف الأول مـن عام 2022م. وقد شـهدت معظم مؤشـرات **الاسـتهلاك الخاص ارتفاعاً** خلال الفترة نفسـها من العـام الحالي 2023م. كمـا شـهدت **مؤشـرات الاسـتثمار الخـاص** انتعاشـاً فـي النصـف الأول مـن العـام 2023م ممـا يعكـس التحسـن فـي أداء القطـاع الخـاص والـدور التنموي الـذي يقوم بـه صنـدوق الاسـتثمارات العامة والصناديـق التنموية، حيث حقـق إجمالي تكوين رأس المـال الثابـت الحقيقـي نمواً حقيقياً بنسـبة 9.8% في النصف الأول مـن العام الحالي مقارنـة بالنصـف الأول مـن عـام 2022م، كمـا حقـق الاسـتثمار غيـر الحكومـي نمـوًا بمعـدل 8.5% للفترة نفسـها.

- ارتفـع **الرقـم القياسـي لأسـعار المسـتهلك** فـي النصـف الأول من العـام 2023م بنسـبة 2.9% مقارنـة بارتفـاع قدره 1.9% للفترة نفسـها من العـام الماضي، كما ارتفع متوسـط **المؤشـر العـام لأسـعار الجملـة** خلال النصف الأول مـن عـام 2023م مقارنـة بالفترة نفسها مـن العـام الماضـي بنسبة 0.8%.

- سـجل **معـدل البطالة** بحسـب بيانات مسـح القوى العاملـة الصادر مـن الهيئة العامة للاحصـاء انخفاضـاً طفيفـاً فـي الإجمالي بمقـدار 0.2 نقطة مئوية مقارنـة بالربع الأول مـن عـام 2023م ليصـل إلـى 4.9% فـي الربـع الثانـي من عـام 2023م، كمـا انخفض معـدل البطالـة بين السـعوديين خلال الربـع الثاني من العـام 2023م ليصل إلى 8.3% مقابـل 8.5% فـي الربـع الأول مـن عـام 2023م. كما تجدر الإشـارة إلى ارتفـاع أعداد المشـتغلين فـي القطـاع الخـاص بنهايـة النصف الأول مـن عـام 2023م بنحو 153.3 ألـف عامـل مقارنـةً بنهايـة النصـف الأول من عـام 2022م، حسـب بيانات المؤسسـة العامة للتأمينـات الاجتماعية.

- يُتوقـع اسـتمرار التحسـن في مؤشـرات الأنشـطة غير النفطيـة لكامل العـام 2023م، حيث تشـير التقديـرات الأولية إلـى **نمـو الناتـج المحلـي الإجمالي الحقيقـي** بحوالـي 0.03% لعـام 2023م مسـجلاً ارتفاعـاً أقل مـن المُقدر في ميزانيـة العام 2023م عند 3.1%، مدفوعاً بانخفاض الناتج المحلي للأنشـطة النفطية، في حين يُتوقع أن تسـتمر وتيـرة النمو في **الناتج المحلي للأنشـطة غير النفطية** بحوالـي 5.9% لعام 2023م. حيـث أن النمـو المتوقع للأنشـطة غير النفطية يأتي تماشـياً مع التوجهات الأساسـية

للمملكة في دعم وتنويع الأنشطة الاقتصادية. ومن ناحية أخرى من المُتوقع أن يشهد **مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك** ارتفاعاً حتى نهاية العام ليصل إلى حوالي 2.6% لإجمالي عام 2023م.

- **سجلت الميزانية العامة للدولة عجزاً بلغ حوالي 8.2 مليار ريال خلال النصف الأول من العام 2023م،** ويعود ذلك إلى ارتفاع إجمالي النفقات نتيجةً لتعزيز منظومة الدعم والحماية الاجتماعية عبر تمديد الدعم الإضافي لبرنامج حساب المواطن، والتعجيل بتنفيذ بعض البرامج والمشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المُمكنة لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

- يتوقع أن تسجل الميزانية العامة للدولة بنهاية عام 2023م **عجزاً** بحوالي 82 مليار ريال، ويأتي هذا العجز نتيجةً لتسريع تنفيذ العديد من المشاريع والاستراتيجيات الحكومية ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي.

- بلغ **إجمالي الإيرادات** الفعلية حتى شهر يونيو من العام الحالي 2023م حوالي 596 مليار ريال بانخفاض نسبته 8.1% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 17.4% نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2022م. في المقابل ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 10.8% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، نتيجة التحسن في أداء النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أن يبلغ **إجمالي الإيرادات** لكامل العام حوالي 1,180 مليار ريال بارتفاع نسبته 4.4% مقارنة بالميزانية المعتمدة، مدفوعاً باستمرار تحسن النشاط الاقتصادي والأثر الإيجابي للجهود والمبادرات التي قامت بها الحكومة خلال السنوات الماضية لتنويع الأنشطة الاقتصادية.

- بلغ **إجمالي النفقات** حتى منتصف العام 2023م نحو 604 مليار ريال، بارتفاع نسبته 17.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ وبذلك يصل إجمالي ما تم إنفاقه حتى شهر يونيو 54.2% من إجمالي الميزانية المعتمدة.

- ومن المتوقع أن يبلغ **إجمالي النفقات** لعام 2023م حوالي 1,262 مليار ريال بارتفاع نسبته 13.3% عن الميزانية المعتمدة والبالغة نحو 1,114 مليار ريال، ويأتي ذلك لما أولته الحكومة من أهمية في التركيز على تنويع القاعدة الاقتصادية، عبر توجيه

الإنفـاق الحكومـي علـى المشـاريع والبرامج التي تسـهم فـي تحقيق عائـد اقتصادي مسـتدام على المديين المتوسـط والطويل، وتحقيق تغيرات هيكلية إيجابية، بالإضافة إلـى رفع مسـتوى جودة الحياة للمواطنين والمقيمين عبر تحسـين مسـتوى الخدمات العامـة وتوفيـر الرعايـة الصحيـة المناسـبة. بالإضافة إلى ذلـك، عملـت الحكومة على تعزيـز برامـج الدعـم والحماية الاجتماعية بمـا فيها تمديد الدعم الإضافي لمسـتفيدي برنامج حسـاب المواطن.

- بلغـت **الاحتياجـات التمويلية** خلال النصـف الأول من العام الحالي نحـو 92 مليار ريال ممثلـة بسـداد أصل الديـن وتمويل العجـز في الميزانيـة، وقد موّلت هـذه الاحتياجات عبـر الإصـدارات المحلية والخارجية، ليصل بذلك رصيد الدين العـام بنهاية النصف الأول مـن العام الحالي لنحـو 989 مليار ريال.
- يتوقــع أن يبلــغ إجمالــي **عمليات التمويل** لكامــل العــام حوالــي 163 مليــار ريـال مقارنــة بحوالــي 45 مليــار ريــال وفــق خطــة الاقتراض المعتمــدة لعــام 2023م؛ وذلـك بهـدف تغطية الاحتياجـات التمويلية والنظـر في إمكانية الدخول في عمليـات تمويليــة إضافيــة بشكل استباقي بحسب أوضاع السوق لإدارة مستحقات أصل الدين للفترة القادمة، بالإضافة إلى سداد العجز في الميزانية. وبذلــك من المتوقع أن يبلــغ رصيـد الديـن العـام بنهايـة العـام الحالـي نحو 1,024 مليـار ريـال أي مانسبته 24.8% مـن الناتج المحلـي الإجمالي.

تطورات الأداء الفعلي نصف السنوي والتقديرات المتوقعة للعام 2023م

أولاً: تطورات وتوقعات الاقتصاد المحلي

شهد اقتصاد المملكة خلال العام 2021م تعافيًا بعد أن استطاعت الحكومة الحد من انتشار الجائحة والتخفيف من حدّة الآثار الاقتصادية والاجتماعية من خلال العمل على سياسات متوازنة في الحفاظ على الاستدامة المالية على المديين المتوسط والطويل، لينعكس ذلك على أداء الاقتصاد المحلي الذي شهد تعافيًا في الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 3.9% بقيادة النمو المرتفع في الأنشطة غير النفطية بمعدل 7.2%.

وبعد انحسار الجائحة في المملكة، واجه الاقتصاد العالمي في عام 2022م تحديات من أبرزها تباطؤ حركة التعافي في الاقتصاد العالمي من آثار الجائحة، مع تواصل ارتفاع معدلات التضخم وقيام البنوك المركزية في عدّة دول حول العالم بتشديد السياسة النقدية عن طريق رفع معدلات الفائدة للحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار، وصولًا إلى حالة عدم اليقين التي انعكست على تقلبات سلاسل الإمداد والتوريد عالميًا، إلا أن هذه التحديات لم تنعكس بشكل كبير على الاقتصاد المحلي نتيجة تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الشاملة في السنوات الماضية، وهذا بدوره يعكس مدى مرونة الحكومة في التعامل مع تحديات الوضع الراهن والقيام بشكل استباقي وواقعي بتنفيذ عدّة سياسات انعكست بشكل إيجابي وملموس على الصعيدين الاقتصادي والمالي خلال العام 2022م مما أدى إلى تجاوز الاقتصاد السعودي التوقعات المحلية والدولية، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة النمو الأعلى بين دول مجموعة العشرين بنسبة 8.7% خلال عام 2022م مدفوعًا بنمو الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية الذي بلغ 5.4%. فيما شهد النصف الأول من العام 2023م استمرارًا لزخم النمو في القطاع غير النفطي للمملكة إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.5% مدفوعًا بنمو الأنشطة غير النفطية بمعدل 5.7%.

أظهـرت بيانـات النصـف الأول مـن العـام الحالـي 2023م نمـوًا فـي جميـع الأنشـطة الاقتصاديـة غير النفطيـة ليسجل الناتج المحلي الحقيقي للأنشـطة غير النفطيـة نموًا إيجابيًا على المستوى السنوي بمعدل 5.7% مقارنة بالنصف الأول من عام 2022م، فيما سجل **الناتج المحلي الحقيقي للأنشـطة النفطيـة** انخفاضا بنحو 1.5% خلال النصف الأول من العام 2023م، ويعود ذلك إلى انخفاض إنتاج المملكة للنفط بما يقارب 0.9% في النصف الأول من العام 2023م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق تماشياً مع قرار أوبك+ حيث أعلنت المملكة أنها ستنفذ خفضًا طوعيًا في إنتاجها من النفط مقداره 500 ألف برميل يوميًا، ابتداءً من مايو 2023م.

- سجل **الإنفـاق الاسـتهلاكي الخـاص** خلال النصف الأول من عام 2023م نمواً حقيقياً بمعدل 3.6% على أساس سنوي مقارنة بالنصف الأول من عام 2022م. وقد شهدت معظم **مؤشـرات الاسـتهلاك الخـاص** ارتفاعاً خلال النصف الأول من العام الحالي، حيث سجلت **قيمـة مبيعـات نقـاط البيـع والتجـارة الإلكترونيـة** نموًا إيجابياً منذ بداية العام وحتى شهر يونيو بنسبة 11.3% و34.3% على التوالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2022م.

- شهدت **مؤشـرات الاسـتثمار الخـاص** نمواً إيجابياً يعكس استمرار تطور القطاع الخاص والدور المحوري الذي يقوم به صندوق الاستثمارات العامة والصناديق التنموية الأخرى، حيث حقق إجمالي تكوين رأس المال الثابت نمواً حقيقياً بنسبة 9.8% من العام الحالي مقارنة بالنصف الأول من عام 2022م، فيما حقق الاستثمار غير الحكومي نمواً بمعدل 8.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. كما أظهر **مؤشـر مديـري المشـتريات** نمواً إيجابياً في أعمال القطاع الخاص حيث بلغ متوسط المؤشر في النصف الأول من العام الحالي 59.1 نقطة مقارنة بمتوسط 55.8 نقطة في الفترة المماثلة من العام 2022م، في حين ارتفع المؤشر في شهر يونيو 2023م إلى 59.6 نقطة. كما تجدر الإشارة إلى أن أعلى ارتفاع للمؤشر كان لشهر فبراير من العام الحالي بـ 59.8 نقطة وتعد هذه الزيادة الأعلى منذُ 2015م. فيما سجل **الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص** في شهر يونيو من العام الحالي ارتفاعاً بنسبة 9.4% على أساس سنوي مقارنة بشهر يونيو من العام السابق.

- ارتفع **الرقم القياسي لأسعار المستهلك** (المؤشر الرئيس لقياس معدلات التضخم في المملكة) في النصف الأول من العام 2023م بنسبة 2.9% مقارنة بارتفاع قدره 1.9% خلال الفترة نفسها من العام الماضي، مسجلًا ارتفاعًا في شهر يونيو 2023م بمعدل 2.7% مقارنة بشهر يونيو 2022م، حيث يعود هذا الارتفاع في النصف الأول من عام 2023م إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار في بعض الأقسام (مثل: السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى بنسبة 7.8% وقسم الأغذية والمشروبات بنسبة 2.1%). في حين سجل **المؤشر العام لأسعار الجملة** ارتفاعًا خلال النصف الأول من عام 2023م مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي بنسبة 0.8%، إلا أنه سجل انخفاضًا في شهر يونيو من العام الحالي بحوالي 1.3% مقارنة بشهر يونيو من عام 2022م.

- كما تشير بيانات سوق العمل الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى انخفاض في **معدل البطالة** الإجمالي في الربع الثاني من عام 2023م بمقدار 0.2 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول من عام 2023م، كما انخفض معدل البطالة بين السعوديين خلال الربع الثاني من العام 2023م ليصل إلى 8.3% مقابل 8.5% في الربع الأول من عام 2023م. ويعتبر هذا المعدل منخفضاً مقارنة بالسنوات السابقة التي وصل فيها معدل البطالة لأكثر من 10%، كما سجل معدل البطالة بين الإناث انخفاضاً، حيث وصل إلى 15.7% خلال الربع الثاني 2023م مقابل 16.1% في الربع الأول من العام 2023م. في حين استقر معدل البطالة للذكور عند مستوى 4.6% في الربع الثاني من عام 2023م. الجدير بالذكر بأن عدد الوظائف الجديدة في القطاع الخاص للسعوديين وغير السعوديين تقدر بحوالي 1,085 مليون وظيفة في نهاية الربع الثاني 2023م مقارنة بنهاية الربع الثاني 2022م.

- ارتفع إجمالي الموجودات لدى البنوك خلال النصف الأول من العام 2023م بمقدار 8.5% ليصل إلى 3.82 تريليون ريال مقارنة بـ 3.52 تريليون ريال للفترة نفسها من العام السابق، ويدعم هذا النمو الزيادة في الإقراض إذ تمثل محفظة القروض ما يزيد عن 60% من إجمالي الأصول. وبالنظر إلى محفظة القروض، نجد أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قد نما بحوالي 9.4% على أساس سنوي، الأمر الذي يجعله

محركاً للنمو في موجودات البنوك بشكل عام. كما تراجعت القروض الاستهلاكية في نهاية الربع الثاني للعام 2023م بمقدار 0.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق وتمثل القروض الاستهلاكية 18% من إجمالي محفظة القروض. على الرغم من تراجع محفظة القروض الاستهلاكية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، إلا أن استمرار نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يعد أمراً إيجابياً لضمان استمرار نمو عناصر الناتج المحلي الإجمالي (تكوين رأس المال الثابت - الاستهلاك الخاص)، حيث كان مدفوعاً بالنمو في القروض العقارية الممنوحة للأفراد والشركات إذ نمت بمقدار 15.7% و10.3% على التوالي خلال النصف الأول من العام 2023م مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. فيما سجل حجم التسهيلات المقدم من القطاع المصرفي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نمواً بمقدار 19.3% خلال النصف الأول من العام 2023م مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

ويوضح الرسم البياني الآتي نسب نمو كل من (الموجودات - والائتمان الممنوح للقطاع الخاص - والقروض الاستهلاكية) حتى النصف الأول من العام 2023م:

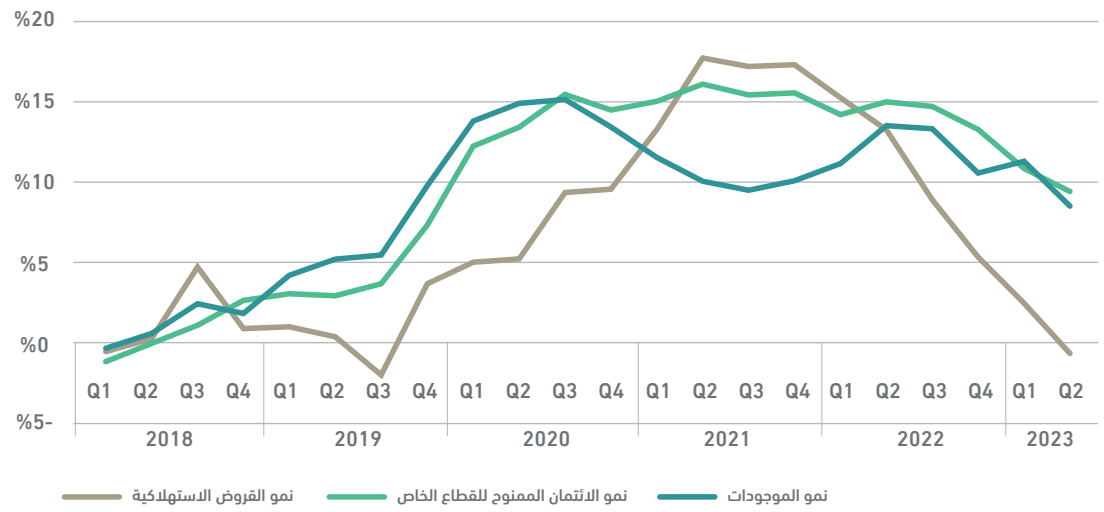

المصدر: البنك المركزي السعودي

تطورات سوق الأوراق المالية (تداول)

انخفض مؤشـر السـوق المالية السـعودي (تاسي) بنسـبة 0.56% بنهاية النصف الأول 2023م مقارنة بالفترة نفسـها من العام السـابق، حيث أغلق المؤشـر عند مستوى 11,459 نقطـة بنهايـة النصـف الأول منخفضـاً بـ 64.27 نقطـة عـن الفترة نفسـها من العـام السـابق. فيمـا كانـت أعلـى نقطـة وصل لها السـوق منـذ بدايـة العـام بتاريخ 14 يونيـو 2023م، حيـث أغلق المؤشـر عند مسـتوى 11,533 نقطة.

وقد ارتفع عدد الشـركات المدرجة في مؤشـر السـوق المالية الرئيسية (تاسي) خـلال النصـف الأول مـن العـام 2023م ليصـل إلـى 228 شـركة مقارنـة بـ 215 شـركة مدرجـة للفترة نفسـها من العـام 2022م.

وبالنظـر إلـى نسـب الملكيـة، بلغـت نسـبة الأسـهم المملوكـة للمسـتثمرين الأجانب في السـوق المالية الرئيسـية (تاسـي) خلال النصف الأول من عام 2023م حوالـي 12.57% مـن إجمالـي الأسـهم الحـرة. فيمـا شـكلت نسـبة ملكية السـعوديين 85.88%، فـي حين شـكلت نسـبة ملكيـة الخليجييـن 1.55%.

ويوضح الرسـم البياني الآتي أداء مؤشـر السـوق المالية الرئيسـية (تاسـي) منذ بدايـة العـام 2022م وحتـى نهاية النصف الأول مـن العام 2023م:

أداء مؤشر السوق المالية الرئيسية (تاسي)
منذ بداية العام 2022م وحتى نهاية النصف الأول من العام 2023م.

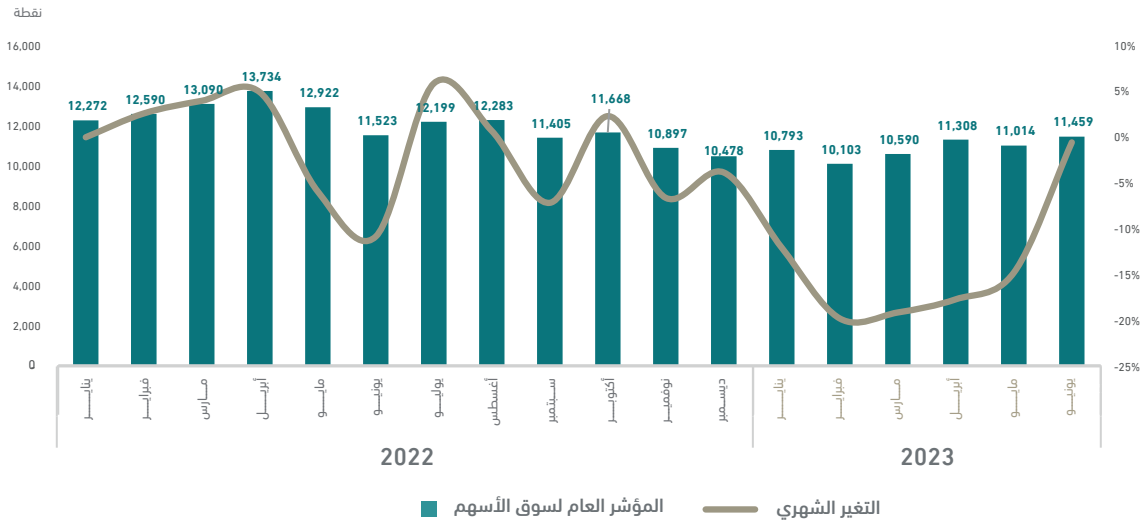

المصدر: تداول

تقديرات المؤشرات الاقتصادية في عام 2023م

تمت مراجعة التقديرات الأولية **لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** لعام 2023م ليصل إلى 0.03% وهو رقم أقل عن المقدر بميزانية 2023م عند 3.1%، ويأتي ذلك نتيجة توقع تراجع الناتج للأنشطة النفطية، بينما يتوقع نمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية بنسبة 5.9% لعام 2023م. ويأتي هذا النمو بدعم من استمرار تمكين القطاع الخاص لقيادة النمو الاقتصادي، وتنفيذ برامج رؤية السعودية 2030.

وتجدر الإشارة إلى أن النمو المتوقع للأنشطة غير النفطية يأتي تماشياً مع التوجهات الأساسية للمملكة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال التركيز على الأنشطة غير النفطية، عبر تحويل المملكة إلى مركز متقدم صناعياً ومنصة لوجستية عالمية وتعظيم القيمة السياحية والثقافية من أجل تعزيز قوة المملكة الاقتصادية بين دول العالم. كما ساهم القطاع الصناعي في دعم هذا النمو المتوقع عبر خلق فرص وظيفية جديدة حيث بلغ عدد التراخيص الممنوحة للمصانع الجديدة حتى النصف الأول من العام 2023م ما يقارب 557 ترخيصًا جديدًا، وبلغ عدد المصانع التي بدأت الإنتاج 505 مصانع، الذي بدوره ينعكس إيجابًا على مستويات معدلات التوظيف، ومن جهة أخرى تم افتراض استمرار النمو الإيجابي في نشاط الصناعات التحويلية التي من المتوقع أن تشهد نمواً واضحاً في العام 2023م وذلك من خلال الاستراتيجية الوطنية للصناعة، والتي تستهدف مضاعفة الناتج المحلي الصناعي بنحو 3 مرات ليصل إلى 895 مليار ريال في عام 2030م، بالإضافة إلى مضاعفة قيمة الصادرات الصناعية لتصل إلى 557 مليار ريال في عام 2030م.

فيما يواصل صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني دعم مسيرة اقتصاد المملكة، إذ استثمر صندوق الاستثمارات العامة نحو 5 مليار ريال في أربع شركات وطنية رائدة في مجال خدمات البناء والتشييد لهذا العام، ويستهدف صندوق الاستثمارات العامة ضخ ما يصل إلى تريليون ريال في المشاريع الجديدة محلياً، وزيادة المحتوى المحلي ليصل إلى 60% في نهاية عام 2025م، كما يخطط لإجمالي استثمارات محلية تصل 3 تريليونات ريال حتى العام 2030م، إضافة إلى مساهمة برنامج تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص "شريك" الذي يهدف إلى زيادة

الاستثمارات المحليـة لشـركات القطـاع الخـاص لتصـل إلـى 5 تريليون ريـال بحلول عام 2030م، بالإضافـة إلـى دور الاسـتراتيجية الوطنيـة للاسـتثمار والتـي صاحبتهـا المبـادرة الوطنيـة لسلاسـل الإمـداد العالميـة (جسـري) وإصـدار نظـام الاسـتثمار الجديد.

كمـا أن التقديـرات المحدثـة تأخـذ فـي الاعتبـار اسـتمرار التحسـن فـي الاسـتهلاك الخـاص نتيجـة التحسـن المسـتمر في معـدلات التوظيف فـي عـام 2023م خاصةً لدى السـعوديين، حيث ارتفعت أعداد المشـتغلين السعوديين في القطاع الخاص في النصف الأول مـن عـام 2023م مقارنـة بنهاية النصـف الأول من عـام 2022م بنحو 153.3 ألف عامـل، وجـاء ذلك انعكاسـاً لإصلاحات سـوق العمل سـواء علـى جانب القطـاع العام أو الخـاص مـن خلال خطـط التوطين ومبـادرات التحفيز المسـاندة، وبالتالي تأثيـر ذلك على ارتفاع متوسـط دخل الأسـر، وذلك تماشـيًا مع مسـتهدف رؤية السعودية 2030 بخفض معـدل البطالـة إلى 7% بحلـول عام 2030م بقيادة نمو معـدلات التوظيف في القطاع الخـاص الـذي مـن المتوقـع أن يكون المحـرك الرئيس والمسـاهم الأكبر فـي خلق فرص عمـل للمواطنين.

كمـا تبنـت المملكـة برنامجًا طموحًا لدعم نمو القطاع السـياحي تسـتهدف من خلاله بأن تكون وجهة سـياحية رائدة عالميًا مع هدف اسـتقطاب ما يقارب 150 مليون سـائح سـنوياً بحلـول عـام 2030م، حيـث ازداد عدد السـياح الذيـن زاروا المملكة بشـكل مطرد فـي السـنوات الأخيـرة، لتتجـاوز عدد الزيـارات لعام 2022م مـا يقارب 94.5 مليـون زيارة، منهـا أكثـر من 16 مليون زيارة خارجية، مع بلوغ إجمالي الإنفاق السـياحي في السـعودية خـلال عـام 2022م نحـو 185 مليـار ريال، والـذي بدوره انعكس بشـكل إيجابـي على بند السـفر فـي ميـزان المدفوعـات ليسـجل فائضًـا عنـد مسـتوى 28.4 مليار ريـال في عام 2022م.

كمـا يشـهد النصـف الثاني مـن العام الحالي العديد من مواسـم السـعودية التي تعدّ وجهـة سـياحية وترفيهيـة للمواطنين والمقيميـن والزوار من الخـارج، مع التأثيـر الإيجابي المتوقـع من الإعلان عن تعديلات لائحة تأشـيرة الزيارة لغرض السـياحة لتشـمل توسـيع الفئـات المؤهلة، وتوفير مزيد من الخيارات للراغبين في زيارة السـعودية لغرض السـياحة، مما انعكس على زيادة أعداد المعتمرين وزوار المسـجد النبوي الشـريف. إضافة إلى بلوغ

إجمالـي أعـداد الحجـاج إلـى حوالـي 1.8 مليون حاجّـا وحاجة لعـام 1444هـ، وتسـتهدف خطـة الإصـلاح الاقتصـادي فـي المملكـة، حسـب رؤيـة السـعودية 2030، زيـادة طاقة العمـرة إلـى نحو 30 مليـون معتمر من الخارج سـنوياً بحلـول عام 2030م.

ومـن العناصـر الداعمة للنمو الاقتصادي، اسـتمرار تنفيذ **برنامج الإسـكان**- أحد برامج رؤيـة السـعودية 2030 - بهـدف اسـتمرارية تطويـر القطاع واسـتدامته، حيث سـيواصل برنامـج الإسـكان خـلال المرحلـة القادمـة جهـوده لرفـع نسـبة تملك الأسـر السـعودية للمسـاكن إلـى نسـبة 70% بحلول العـام 2030م.

مـن المتوقع أن يشـهد **مؤشـر الرقم القياسـي لأسـعار المسـتهلك** ارتفاعـاً خلال النصـف الثانـي مـن العـام 2023م مقارنـة بالفتـرة المماثلـة مـن العـام الماضـي، نتيجة لارتفـاع معـدلات التضخـم العالميـة. وفـي ظل هـذه التطورات، مـن المتوقـع أن يرتفع معـدل التضخـم حتـى نهاية العام ليصـل إلى حوالـي 2.6% في المتوسـط لإجمالي عام 2023م.

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية

(نسبة مئوية مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي **		الميزانية	توقعات*
	2021	2022	2023	2023
المؤشرات الاقتصادية				
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	**%3.9**	**%8.7**	**%3.1**	**%0.03**
نمو الأنشطة غير النفطية	%7.2	%5.4	%5.8	%5.9
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ريال)	**3,257**	**4,156**	**3,869**	**4,136**
نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	%18.3	%27.6	%2.2-	%0.5-
التضخم	**%3.1**	**%2.5**	**%2.1**	**%2.6**

*توقعات أولية
** المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ثانياً:

أداء المالية العامة

تستكمل حكومة المملكة تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية على الجانب الاقتصادي والمالي في ظل رؤية السعودية 2030، ومنها تطوير المالية العامة من خلال تحقيق أهداف برنامج الاستدامة المالية، بالإضافة إلى تبني سياسات مالية تساهم في تحقيق الاستقرار والاستدامة للميزانية العامة للدولة.

وفي هذا الإطار سجلت الميزانية العامة للدولة عجزاً خلال النصف الأول من العام الحالي 2023م، وذلك بسبب تسريع وتيرة الإنفاق على البرامج والمشاريع التنموية والاجتماعية. كما تجدر الإشارة إلى أنه رغم تراجع الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط، فقد نجحت برامج رؤية السعودية 2030 الداعمة للقطاع غير النفطي وتنويع مصادر الدخل في رفع الإيرادات غير النفطية، وذلك نتيجة تحسن الأنشطة الاقتصادية بالتوازي مع استمرار الحكومة في تطبيق المبادرات لتنمية الإيرادات غير النفطية، ورفع مستوى كفاءة الإنفاق وتعزيز دور القطاع الخاص عبر زيادة مشاركة الصناديق في الإنفاق الرأسمالي مثل صندوق الاستثمارات العامة الذي يُعد أحد المحركات لتنمية وتنويع الاقتصاد المحلي.

01

تطورات أداء الإيرادات وتوقعات نهاية العام

سجل إجمالي الإيرادات الفعلية حتى شهر يونيو من العام 2023م حوالي 596 مليار ريال، بانخفاض نسبته 8.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي؛ حيث انخفضت الإيرادات النفطية بنسبة 17.4% ويعود ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض أسعار النفط للعام الحالي بنحو 25.8% مقارنة بأسعار العام السابق. ومن جهة أخرى ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 10.8% عن الفترة المماثلة نتيجة تحسن الأنشطة الاقتصادية. كما يُتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات لعام 2023م حوالي 1,180 مليار ريال بانخفاض نسبته 7.0% مقارنة بالعام السابق وبارتفاع نسبته 4.4% مقارنة بالميزانية المعتمدة.

وفيما يأتي شرح لأداء أهم بنود الإيرادات الرئيسة وفقاً لتصنيف إحصاءات مالية الحكومة (GFS 2014):

الضرائب

سجلت إيرادات الضرائب حتى شهر يونيو من العام 2023م نحو 191 مليار ريال وذلك بارتفاع نسبته 10.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ومن المتوقع أن تسجل الإيرادات الضريبية للعام 2023م حوالي 352 مليار ريال بارتفاع نسبته 9.2% عن الميزانية المعتمدة نتيجة الجهود والمبادرات التي قامت بها الحكومة والتي تشمل تمديد مبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية للمكلفين الخاضعين لجميع الأنظمة الضريبية حتى 31 ديسمبر 2023م، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لرفع التزام المكلفين باستخدام الحلول التقنية في عمليات تحصيل الإيرادات الضريبية عبر الفوترة الإلكترونية، وانعكس ذلك على:

ارتفاع **إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** لتبلغ نحو 24 مليار ريال للنصف الأول من العام 2023م مرتفعة بنسبة 66.4% عن العام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع إيرادات ضريبة دخل الشركات حيث حققت 17 مليار ريال في النصف الأول نتيجة لتحسن هوامش الربح في قطاع الصناعات التحويلية، ومن المتوقع أن تسجل بنهاية العام الحالي 21 مليار ريال مرتفعة بنسبة 85.5% عن الميزانية المعتمدة.

كما سجلت ضريبة الاستقطاع لغير المقيمين حوالي 7 مليار ريال للنصف الأول من العام الحالي، حيث ارتفعت بنسبة 44.7% مقارنة بالعام السابق ويعزى ذلك لارتفاع قيمة المدفوعات المرتبطة بالخدمات الخاضعة لضريبة الاستقطاع مقارنه بالفترة المماثلة. ويتوقع أن تبلغ حتى نهاية العام الحالي 14 مليار ريال بارتفاع نسبته 43.5% عن الميزانية المعتمدة.

ومن المُتوقع أن **تصل الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** حوالي 36 مليار ريال بنهاية العام مسجلة ارتفاعاً بنسبة 66.0% مقارنة بالمقدر في الميزانية المعتمدة، وذلك إشارة إلى النمو الإيجابي المتوقع في النشاط الاقتصادي وارتفاع الاستثمار الخاص خصوصاً في مجال الصناعات التحويلية.

كما سجلت الإيرادات من **الضرائب على السلع والخدمات** نحو 129 مليار ريال للنصف الأول من العام الحالي، حيث ارتفعت بنسبة 3.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى النمو في الأنشطة الاقتصادية والذي انعكس إيجاباً على أداء بنود مبادرات الإيرادات غير النفطية. كما يُتوقع أن يسجل إجمالي **الضرائب على السلع والخدمات** بنهاية العام نحو 264 مليار ريال بنسبة ارتفاع 3.9% عن المقدر في الميزانية؛ مدفوعاً باستمرار تحسن ونمو الأنشطة غير النفطية.

وبالنسبة **للضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية)** فقد بلغت نحو 11 مليار ريال للنصف الأول من العام 2023م مرتفعة بنسبة 2.4% عن الفترة المماثلة من العام السابق، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى الارتفاع بالطلب المرتبط

بنمو الانشـطة الاقتصادية، كما تجدر الإشـارة إلى ارتفاع إجمالي الواردات السـلعية حتى شـهر يونيـو مـن العـام الحالـي 2023م بنسـبة 16% مقارنـة بالفتـرة المماثلة مـن العام السـابق بحسـب بيانـات الهيئة العامـة للإحصاء. ويُتوقـع أن تبلغ **إيـرادات الضرائب على التجـارة والمعامـلات الدوليـة (الرسـوم الجمركيـة)** بنهايـة العام نحـو 20 مليـار ريال مرتفعـة بنسـبة 12.4% عـن المقدر فـي الميزانية، مدفوعة باسـتمرار النمـو الاقتصادي الذي سـاهم في نمو الـواردات.

كمـا سـجلت إيـرادات **الضرائـب الأخرى (منها: الـزكاة)** حوالـي 27 مليار ريـال بارتفاع نسـبته 16.2% مقارنـة بالفتـرة نفسـها مـن العـام السـابق، وذلـك بسـبب تحسـن أداء الانشـطة الاقتصاديـة. كمـا تجدر الإشـارة إلى أن جـزءاً كبيراً من إيرادات هـذا البند يحصل خـلال النصـف الأول مـن العـام. ومن المُتوقع أن تسـجل **الضرائب الأخـرى** لكامل العام نحـو 32 مليـار ريـال بارتفاع نسـبته 12.3% مقارنـةً بالمقدّر فـي الميزانية.

الإيرادات الأخرى

بلـغ إجمالـي الإيرادات الأخـرى حتى نهاية شـهر يونيو من العـام 2023م حوالي 405 مليـار ريـال بانخفـاض نسـبته 14.8% مقارنـة بالفتـرة نفسـها مـن العـام السـابق، ويعود ذلـك إلـى انخفـاض الإيـرادات النفطية حيـث سـجلت حوالي 358 مليـار ريال حتـى نهاية شـهر يونيـو من العـام الحالي بانخفاض نسـبته 17.4% مقارنة بالفتـرة المماثلة من العام السـابق؛ ويعـزى ذلـك بشـكل رئيـس إلـى انخفـاض أسـعار النفـط للعـام الحالـي مقارنة بالنصـف الأول مـن العـام 2022م، حيث بلغ متوسـط أسـعار نفط برنت حتى شـهر يونيو مـن العـام الحالي نحـو 79.6 دولار للبرميـل مقارنـة بحوالـي 107.2 دولاراً للبرميل خلال الفترة نفسـها من العام السـابق، كما بلغ متوسـط إنتاج النفط 10.3 مليون برميل يومياً حتـى شـهر يونيـو مقارنة بحوالي 10.4 مليـون برميل يومياً للعام الماضـي. ومن المتوقع أن تبلـغ الإيـرادات الأخـرى للعـام 2023م حوالـي 828 مليـار ريـال بارتفـاع نسـبته 2.4% مقارنـةً بالمقدر فـي الميزانية.

02

تطورات أداء النفقات وتوقعات نهاية العام

بلغ **إجمالي النفقات** حتى نهاية شهر يونيو من العام 2023م نحو 604 مليار ريال، بارتفاع نسبته 17.7% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، وبذلك يصل إجمالي ما تم إنفاقه حتى شهر يونيو إلى 54.2% من إجمالي الميزانية المعتمدة؛ وجاءت الزيادة نتيجة لارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 36.6% وارتفاع النفقات التشغيلية بنسبة 15.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

تسعى الحكومة إلى تسخير الموارد المالية المتاحة لتطوير الخدمات الحكومية، والموازنة بين دعم النمو الاقتصادي والاستدامة المالية، حيث يتوقع أن يسجل **إجمالي النفقات** للعام 2023م ارتفاعًا بنسبة 13.3% عن الميزانية المعتمدة ليصل إلى 1,262 مليار ريال، تأتي هذه الزيادة تماشياً مع طموحات المملكة في تحقيق حياة أكثر جودة وتقدماً عبر الاستثمار في رأس مالها البشري بتطوير قطاع التعليم والبحث العلمي، واستمراراً لتعزيز منظومة الدعم والحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى رفع مستوى جودة الخدمات العامة والرعاية الصحية، وزيادة الإنفاق الاستراتيجي الداعم للتغير الهيكلي ذي الطبيعة التنموية بهدف تحقيق تنمية شاملة للقطاعات لضمان الاستفادة القصوى من موارد المملكة في جميع مناطقها لتنويع القاعدة الاقتصادية، وتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي المستدام، وذلك بتسريع تنفيذ المشاريع والبرامج والمبادرات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي على المديين المتوسط والطويل.

النفقات التشغيلية

بلغ إجمالي **النفقات التشغيلية** حتى نهاية شهر يونيو من العام 2023م نحو 534 مليار ريال، بارتفاع نسبته 15.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع الإنفاق على باب **السلع والخدمات** بنسبة 19.6% نتيجةً لارتفاع نفقات الخدمات العامة والمستلزمات الطبية، أيضاً ارتفاع دعم العديد من البرامج

والاستراتيجيات مثل: الاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية واستراتيجية دعم الأندية الرياضية، ونفقات كأس العالم للرياضات الإلكترونية، واستضافة "فورمولا-1"، بالإضافة إلى دعم القطاعات الواعدة ورفع مستوى جودة الحياة.

كما ارتفع الصرف على باب **المنافع الاجتماعية** بنسبة 38.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، نتيجةً لتمديد الدعم الإضافي لمستفيدي برنامج حساب المواطن وزيادة أعداد المستفيدين وذلك بسبب الاستمرار في فتح التسجيل في البرنامج، بالإضافة إلى ارتفاع المبالغ المخصصة للضمان الاجتماعي الممولة من إيرادات الزكاة، ونفقات ذوي الاحتياجات الخاصة. كما ارتفع باب **الإعانات** بنسبة 19.1% نتيجة دعم المخزون الغذائي. وارتفع الصرف على باب **المنح** بنسبة 90.3%؛ وذلك ارتباطاً بدور المملكة الهام في المجالات الإنسانية والاقتصادية والتنموية على المستويين الإقليمي والعالمي.

كما شهد باب **تعويضات العاملين** ارتفاع بنسبة 5.9%؛ ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أثر العلاوة السنوية، واستمرار تحول عدد من الجهات الحكومية من نظام الخدمة المدنية إلى نظام العمل وما يرتبط بها من مخصصات مالية للعجوزات الإكتوارية المستقبلية. كما شهد باب **نفقات التمويل** ارتفاعاً بنسبة 31.2% نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وحجم محفظة الدين العام.

في ظل تطورات الأداء الفعلي من المتوقع أن تبلغ **النفقات التشغيلية لكامل العام** حوالي 1,062 مليار ريال مرتفعة عن الميزانية المعتمدة بنسبة 11.0%. حيث يتوقع ارتفاع إجمالي باب **السلع والخدمات** بنحو 48 مليار ريال، وذلك دعماً لتنفيذ التوجه الاستراتيجي التنموي في مختلف القطاعات، وتحقيق مستهدفات الجهات الحكومية، وكذلك الإنفاق على الصيانة والنظافة والتشغيل للمشاريع.

وكذلك من المتوقع ارتفاع باب **المنافع الاجتماعية** بنسبة 40.9% مقارنة بالميزانية المعتمدة له؛ ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تمديد الدعم الإضافي لمستفيدي برنامج حساب المواطن، واستمرار فتح التسجيل في البرنامج، بالإضافة إلى ارتفاع إيرادات الزكاة. كما يتوقع أن يرتفع الإنفاق على باب **الإعانات** بنسبة 8.8% نتيجة تعزيز الأمن الغذائي وضمان وفرة المخزون الغذائي للسلع الأساسية.

ومـن ناحيـة أخـرى يتوقـع أن يرتفـع بـاب **تعويضـات العامليـن** بنسـبة 2.6% نتيجـة اكتمـال جاهزيـة عـدد مـن الجهـات الحكوميـة للتحـول مـن نظـام الخدمـة المدنيـة إلى نظـام العمـل، ومـا يترتب على هـذا التحول من تكاليـف. كما يتوقع أن يرتفـع باب **المنح** بنسـبة 179.4% ويأتـي ذلك انطلاقاً من دور المملكة الإنسـاني والريادي تجاه المجتمع الدولـي في شـتى أنحـاء العالم.

النفقات الرأسمالية

بلغ إجمالي النفقات الرأسـمالية حتى نهاية شـهر يونيو من العام 2023م نحو 69 مليار ريـال، بارتفاع نسـبته 36.6% مقارنـة بالفترة المماثلة من العام السـابق. ومن المتوقع أن يصـل إجمالـي النفقـات الرأسـمالية بنهاية العـام 2023م إلى نحو 199 مليـار ريال مرتفعاً عـن المعتمـد لـه بداية العـام بنسـبة 27.3% وذلـك نتيجة التقـدم في تنفيذ المشـاريع والاسـتراتيجيات التنمويـة فـي المملكـة بوتيـرة متسـارعة لتحقيق تنمية شـاملة وعوائد اقتصاديـة واجتماعيـة مرتفعـة، ومـن هـذه المشـاريع على سـبيل المثال مشـروع نيوم، والتوسـعة الثالثة للمسـجد الحـرام، وحديقة الملك سـلمان، والمسـار الرياضي، بالإضافة إلـى تنميـة المناطق الصناعية. كما تسـعى الحكومة لتعزيز البعد الإنسـاني في التخطيط الحضـري ومعالجـة التشـوه البصـري، بجانب توطيـن الصناعـات العسـكرية وتعزيز قطاع الخدمـات البلدية.

الإنفاق على مستوى القطاعات

علـى جانـب الأداء الفعلـي للنفقـات علـى مسـتوى القطاعات، سـجل **قطـاع البنود العامـة** ارتفاعًـا بنسـبة 49.8% ليبلغ المنصـرف الفعلي على هذا القطـاع حتى منتصف العـام 103 مليـار ريـال مقارنـة بالفتـرة المماثلة مـن العام السـابق؛ وذلك نتيجـة لارتفاع الصـرف علـى مشـاريع البنيـة التحتية والتسـريع فـي تنفيذ برامـج رؤية السـعودية 2030 والمشـاريع الكبرى.

كذلـك ارتفـع الإنفاق على **قطاع الصحـة والتنمية الاجتماعية** بنسـبة 28.5% حيث بلـغ المنصـرف الفعلـي حتـى منتصف العـام 128 مليار ريـال مقارنة بالفتـرة المماثلة من العـام السـابق؛ ويعـزى الارتفاع في القطاع إلـى دعم برامج الرعايـة والحماية الاجتماعية

واستمرار الدعم الإضافي لحساب المواطن لمواجهة تداعيات ارتفاع أسعار السلع الأساسية والغذائية، بالإضافة الى ارتفاع النفقات على المستلزمات الطبية والأدوية. كما ارتفع الصرف على القطاع العسكري بنسبة 5.8% ليصل المنصرف الفعلي إلى 111 مليار ريال؛ ويعزى ذلك إلى استمرار التقدم في توطين الصناعات العسكرية.

بينما زاد الصرف على كلٍ من **قطاع الموارد الاقتصادية، وقطاع الإدارة العامة**، و**قطاع الأمن والمناطق الإدارية** بنسبة 25.6% و22.7% و9.8% على التوالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

ومن المتوقع أن يبلغ الصرف على **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية** نحو 243 مليار ريال بارتفاع نسبته 28.4% عن المعتمد في الميزانية، بالإضافة إلى ارتفاع الصرف على **القطاع العسكري** ليصل إلى 262 مليار ريال أي ما نسبته 1.0% عن المعتمد له بداية العام، كذلك من المتوقع ارتفاع الصرف على **البنود العامة** ليصل إلى 210 مليار ريال أي بارتفاع بنسبة 27.3% عن المعتمد.

الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

القطاع	الميزانية المعتمدة 2023م	المنصرف الفعلي للنصف الأول 2023م	نسبة المنصرف من الميزانية	توقعات 2023م	نسبة التغير % (ميزانية - توقعات)
الإدارة العامة	37	22	%58.7	46	%23.4
العسكري	259	111	%42.9	262	%1.0
الأمن والمناطق الإدارية	105	54	%51.7	113	%6.9
الخدمات البلدية	63	27	%42.2	79	%24.9
التعليم	189	103	%54.4	200	%6.0
الصحة والتنمية الاجتماعية	189	128	%67.6	243	%28.4
الموارد الاقتصادية	72	37	%52.0	75	%4.1
التجهيزات الأساسية والنقل	34	19	%54.5	35	%1.4
البنود العامة	165	103	%62.5	210	%27.3
المجموع	**1,114**	**604**	**%54.2**	**1,262**	**%13.3**

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

03

تطورات أداء الدين والتمويل وتوقعات نهاية العام

سجلت **الميزانية عجزاً** خلال النصف الأول من العام 2023م بنحو 8.2 مليار ريال مقارنة بفائض بلغ نحو 135 مليار ريال للفترة المماثلة من العام 2022م، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى الزيادة في إجمالي النفقات نتيجة التقدم في تنفيذ بعض المشاريع الداعمة لتحقيق التنويع الاقتصادي ورفع معدلات النمو.

عجز/فائض الميزانية بنهاية النصف الأول العام 2023م مقارنة بنفس الفترة العام 2022م

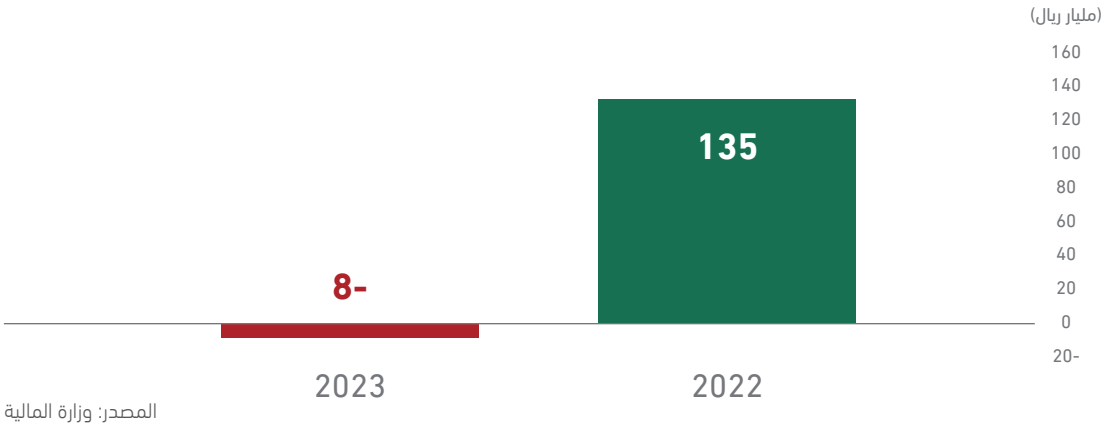

المصدر: وزارة المالية

بلغت **عمليات التمويل الحكومية** خلال النصف الأول من العام نحو 83 مليار ريال منها عمليات محلية بلغت قيمتها نحو 23 مليار ريال ومنها إصدارات خارجية بلغت قيمتها نحو 60 مليار ريال، وبلغ إجمالي سداد أصل الدين خلال النصف الأول من العام نحو 84 مليار ريال، حيث بلغ سداد أصل الدين المحلي نحو 14 مليار ريال وسداد أصل الدين الخارجي نحو 70 مليار ريال. وبذلك بلغ رصيد الدين العام بنهاية النصف الأول من العام 2023م حوالي 989 مليار ريال، مقارنة برصيد الدين العام في النصف الأول من عام 2022م والبالغ نحو 967 مليار ريال. كما تجدر الإشارة إلى أنه منذ النصف الثاني من عام 2022م بدأت عمليات تمويل سداد مستحقات أصل الدين لعام 2023م والبالغة نحو 108 مليار ريال، حيث تم تنفيذ عمليات تمويل استباقية وعمليات إعادة الشراء المبكر خلال عام 2022م بنحو 48 مليار ريال و15 مليار ريال على التوالي، وبنهاية شهر فبراير من العام الحالي 2023م تم تغطية المتبقي من مستحقات أصل الدين لعام 2023م البالغة بنحو 45 مليار ريال.

سداد أصل الدين للنصف الأول من العام 2023م مقارنة بالنصف الأول لعام 2022م

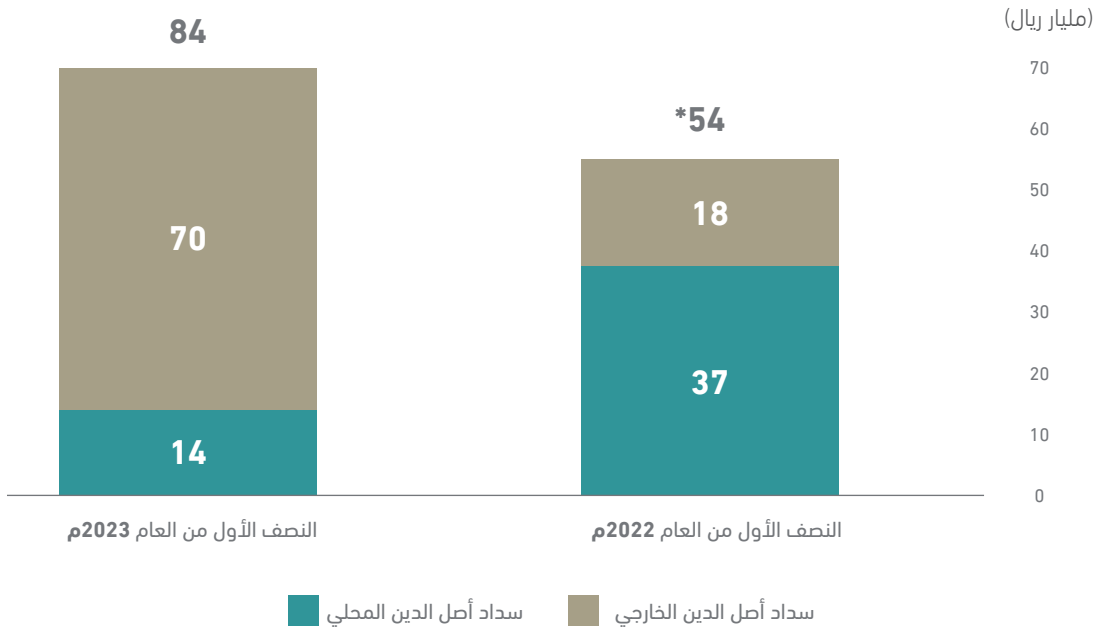

المصدر: وزارة المالية

*تشمل على عملية شراء مبكر لجزء من سندات وصكوك محلية قائمة ومستحقة في الأعوام 2023م، 2024م، 2026م

رصيد الدين العام بنهاية النصف الأول من العام 2023م مقارنة بالنصف الأول لعام 2022م

(مليار ريال)

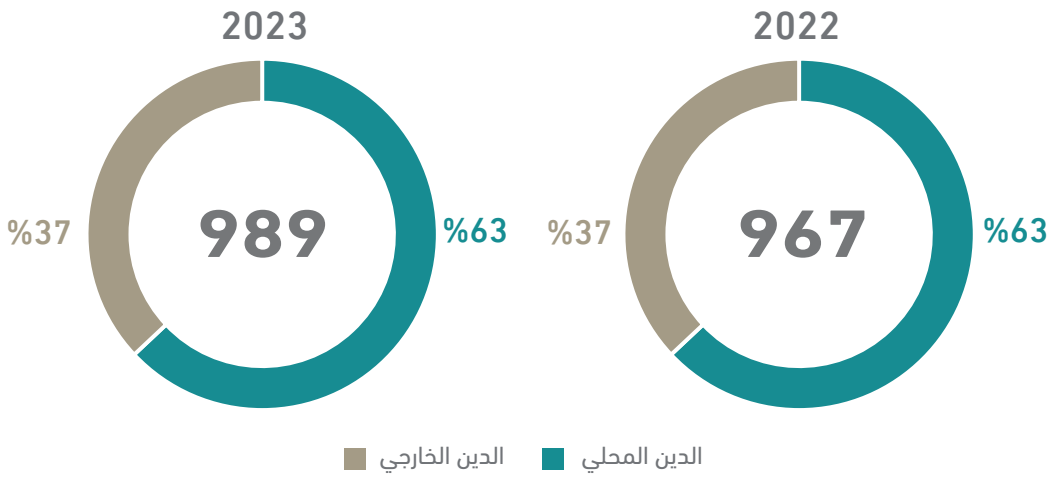

المصدر: وزارة المالية

بلغ متوسط أسعار الفائدة على الإصدارات المحلية والخارجية التي أصدرت خلال النصف الأول من العام الحالي نحو 4.4%، بينما بلغ متوسط أسعار الفائدة على الإصدارات المحلية التي أصدرت خلال النصف الأول من عام 2022م حوالي 3.2%، الجدير بالذكر أن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بهدف السيطرة على معدلات التضخم، قد رفع أسعار الفائدة 3 مرات بواقع 25 نقطة أساس لكل مرة في شهر فبراير ومارس ومايو من العام 2023م لتصل بذلك عدد مرات رفع أسعار الفائدة إلى 10 مرات منذ شهر مارس 2022م وحتى النصف الأول من العام الجاري 2023م. واتساقاً مع أهداف المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي قام البنك المركزي السعودي كذلك برفع أسعار الفائدة تماشياً مع رفع الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة.

ومن غير المتوقع أن تتأثر **تقديرات نفقات التمويل** التي قُدرت في ميزانية العام 2023م بارتفاع أسعار الفائدة أخذاً في الاعتبار أن نسبة كبيرة من إصدارات الدين تمت على أساس عائد ثابت بالإضافة إلى أنها بُنيت تقديرات الميزانية لنفقات التمويل على أساس تحفظي يأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في الأسواق.

وفي ظل ما شهده النصف الأول من العام 2023م، تواصل السياسة المالية العمل على تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستدامة المالية وتنمية الإيرادات غير النفطية والاستمرار في العمل على رفع كفاءة الإنفاق وزيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، حيث تشير **التقديرات المحدثة لميزانية العام** 2023م إلى تحقيق عجز في الميزانية بنحو 82 مليار ريال (أي ما يعادل 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدر الإشارة إلى أن هذا المستوى من العجز من ضمن السيناريوهات التي بنيت عليها ميزانية العام 2023م، وكان نتيجة لتسريع تنفيذ المشاريع والبرامج ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي، وعليه تستمر الحكومة في عملية الاقتراض لتلبية الاحتياجات التمويلية المتوقعة لعام 2023م والنظر في إمكانية الدخول في عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي بحسب أوضاع السوق لإدارة مستحقات أصل الدين للفترة القادمة، أيضاً لتعزيز وجود المملكة في أسواق الدين المحلية والدولية مع الأخذ في الاعتبار إدارة مخاطر محفظة الدين. الجدير بالذكر أنه خلال العام الحالي 2023م تم تنفيذ عملية شراء مبكر لجزء من سندات وصكوك قائمة ومستحقة في الأعوام 2024م، 2025م، 2026م بنحو 36 مليار ريال بالإضافة

إلـى إصـدار صكوك جديدة ضمن إطـار برنامج صكوك المملكة المحلية بالريال السـعودي بنحـو 36 مليـار ريـال. وعليـه من المتوقـع أن تبلغ إجمالـي عمليات التمويـل لكامل العام نحـو 163 مليـار ريال مقارنة بنحـو 45 مليار ريال وفق خطة الاقتراض السـنوية المعتمدة. وتبعـاً لذلـك مـن المتوقـع أن يصل **رصيد الديـن العام** بنهايـة العام الحالـي نحو 1,024 مليـار ريـال (أي مـا يعادل 24.8% مـن الناتج المحلي الإجمالي) وذلـك بارتفاع طفيف عن النسـبة المقدرة فـي الميزانية والتي تعـادل 24.6%.

سـجل رصيـد الاحتياطيـات الحكوميـة لدى البنـك المركزي السـعودي بنهايـة النصف الأول مـن العـام 2023م نحـو 410 مليـار ريال مرتفعاً عـن رصيد العـام 2022م بنحو 91 مليـار ريـال وذلـك نتيجـة لتعزيـز الرصيـد بفائـض الميزانيـة المتحقق فـي العـام 2022م، إلا أنـه تـم فـي النصـف الأول مـن العـام الحالـي السـحب مـن الاحتياطيـات الحكوميـة لتمويل قروض محلية وكذلك ودائع أجنبيـة. ومن المتوقع أن يبلغ **رصيـد الاحتياطيات الحكوميـة** بنهايـة العـام 2023م نحـو 395 مليـار ريـال (أي مـا يعـادل 10% مـن الناتج المحلـي الإجمالـي)، حيـث يأتي ذلك اسـتمراراً لاسـتهداف السياسـة الماليـة المحافظة علـى مركزهـا المالية وتحقيـق الاسـتدامة المالية.

ويوضح الشـكل البيانـي الآتي **تطورات حجم الدين العـام الفعلية والمتوقعة لعام 2023م مقارنة بتقديرات الميزانية.**

تطورات حجم الدين العام الفعلية والمقدرة لعام 2023م

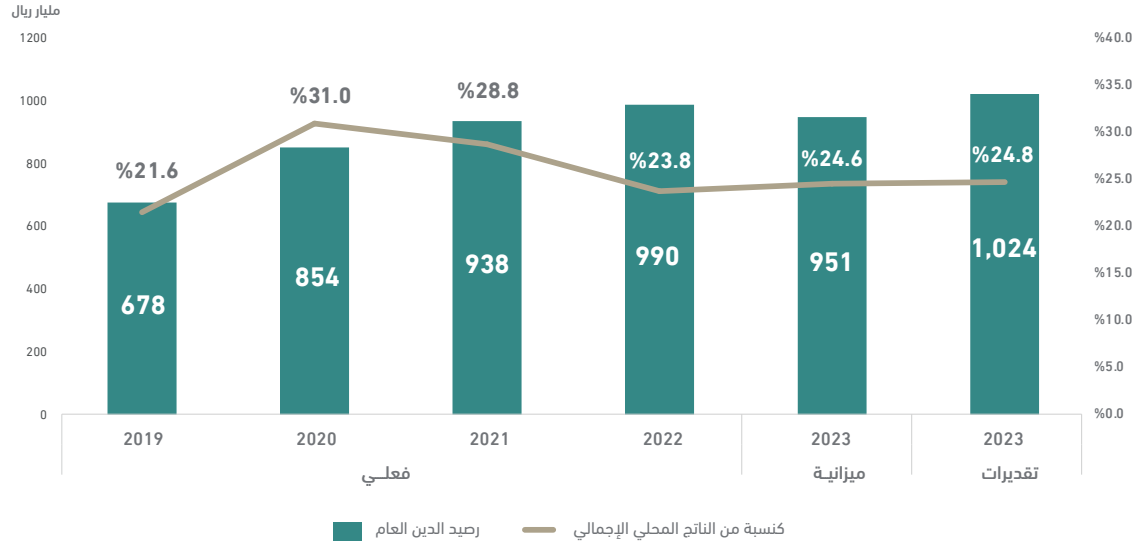

المصدر: وزارة المالية

ملاحظـة: الناتـج المحلـي الإجمالـي لعـام 2022 بحسـب بيانات الهيئـة العامة للإحصـاء للأرقام الفعليـة المحدثة والناتـج المحلي الإجمالـي لعام 2023م بحسـب تقديرات الميزانيـة المحدثة.

تطورات أداء المالية العامة (نصف السنوي)

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	يناير - يونيو 2022	يناير - يونيو 2023	التغير السنوي
الإيرادات			
إجمالي الإيرادات	**648**	**596**	**-8.1%**
الضرائب	**172**	**191**	**10.5%**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	14	24	%66.4
الضرائب على السلع والخدمات	125	129	%3.7
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	10	11	%2.4
ضرائب أخرى	23	27	%16.2
الإيرادات الأخرى	**476**	**405**	**-14.8%**
النفقـات			
إجمالي النفقات	**513**	**604**	**17.7%**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**462**	**534**	**15.7%**
تعويضات العاملين	251	266	%5.9
السلع والخدمات	97	116	%19.6
نفقات تمويل	14	19	%31.2
الإعانات	12	14	%19.1
المنح	2	3	%90.3
المنافع الاجتماعية	42	58	%38.7
مصروفات أخرى	44	58	%31.8
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**51**	**69**	**36.6%**
عجز/ فائض الميزانية			
عجز/ فائض الميزانية	**135**	**-8**	**-**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	%3.5	-%0.2	-
الدين والأصول			
الدين العام	**967**	**989**	**2%**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	%23.3	%24.5	-
الاحتياطيات الحكومية	**319**	**410**	**-**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	%7.7	%10.2	-

المصدر: وزارة المالية

* الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء للأرقام الفعلية المحدثة والناتج المحلي الإجمالي لعام 2023م بحسب تقديرات الميزانية المحدثة.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

ملخص الأداء المالي المتوقع لعام 2023م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2022	ميزانية 2023	توقعات* 2023	التغير (ميزانية-توقعات)
الإيرادات				
إجمالي الإيرادات	**1,268**	**1,130**	**1,180**	**%4.4**
الضرائب	**323**	**322**	**352**	**%9.2**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	24	22	36	%66.0
الضرائب على السلع والخدمات	251	254	264	%3.9
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	19	18	20	%12.4
ضرائب أخرى	28	28	32	%12.3
الإيرادات الأخرى	**945**	**808**	**828**	**%2.4**
النفقات				
إجمالي النفقات	**1,164**	**1,114**	**1,262**	**%13.3**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**1,021**	**957**	**1,062**	**%11.0**
تعويضات العاملين	513	514	528	%2.6
السلع والخدمات	258	218	266	%22.1
نفقات تمويل	30	39	38	%2.1-
الإعانات	30	22	24	%8.8
المنح	3	2	6	%179.4
المنافع الاجتماعية	79	67	94	%40.9
مصروفات أخرى	107	96	107	%11.7
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**143**	**157**	**199**	**%27.3**
عجز / فائض الميزانية				
عجز/ فائض الميزانية	**104**	**16**	**82-**	**-**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**%2.5**	**%0.4**	**%2.0-**	**-**
الديــن والأصــول				
الديــن العــام	**990**	**951**	**1,024**	**%7.7**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%23.8	%24.6	%24.8	
الاحتياطيات الحكومية	**318**	**399**	**395**	_
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%8	%10	%10	

المصدر: وزارة المالية

* الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء للأرقام الفعلية المحدثة والناتج المحلي الإجمالي لعام 2023م بحسب تقديرات الميزانية المحدثة.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

وزارة المالية

Ministry of Finance